ملف العدد

الأبعاد الدولية للإنهيارات اللبنانية

توفيق شومان
كاتب لبنانى

تتعدد العوامل البنيوية التي أفضت إلى انزلاق لبنان نحو انهيارات شبه شاملة على المستويات كافة ، وإذ يقف انهيار المنظومة الأخلاقية . السياسية على رأس المسببات المؤدية إلى إنتاج الواقع الكارثي الذي يعيشه لبنان منذ صيف العام ٢٠١٩ ، وهو أمر يمكن اعتباره ارضية محلية للإنهيار الحاصل ، فإن العوامل الدولية المتداخلة مع نظيراتها اللبنانية ، لا تقل شأنا في الإسهام بدفع لبنان نحو أسوأ أزمة مالية واقتصادية واجتماعية يعيشها منذ الحرب العالمية الأولى . هذه الدراسة تسعى إلى إلقاء الضوء على أسباب الأزمة اللبنانية ، انطلاقا من قراءة الوجه الآخر لها ، أي العوامل الخارجية ، والغربية منها بالتحديد و بالأخص .

مسار الإنحدار

استطاع القطاع المصرفي اللبناني ، طوال الخمسين سنة المنصرمة ، أن يتجاوز مفاصل واختبارات عالية الخطورة على الصعد المحلية والإقليمية والدولية ، فأزمة بنك « انترا « التي عصفت به في عام ١٩٦٦وأدت إلى إفلاسه [١] ، لم تهدد مصير المصارف اللبنانية بالرغم من استحواذ « انترا» على ربع الودائع المصرفية ، كما أن مخاطر زلزالية أخرى ، تجاوزها القطاع المصرقي اللبناني بسلام ، من مثل حربي العام ١٩٦٧و١٩٧٣، فضلا عن خمسة عشر عاما من الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥ . ١٩٩٠) بما فيها الإجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢، ومن ثم اغتيال الرئيس

رفيق الحريري عام ٢٠٠٥ ، وما تلاها من حرب تموز ٢٠٠٦ ، وصولا إلى الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ [٢].

ما الذي جرى حتى سقطت المصارف ؟

بصرف النظر عن تغول الطبقة السياسية اللبنانية المستجدة وتكوينها مع الطبقة المصرفية الجديدة شراكة قائمة على الفساد والنهب ، وذاك يندرج في الشق المحلي لعوامل الإنهيار ، فإن العناصر الخارجية للأزمة ، تمثلت استثمارا في عمق الفساد القائم ، وجعلت منه سيفاً سياسياً عقابياً مسلطاً ، تارة بإتجاه المصارف ، وطورا نحو سياسيين كبار ، وفي حين ثالث صوب « حزب الله « ، ولتستقر المعادلة في النهاية على « منظومة عقوبات « ، أفضت إلى فقدان الثقة بلبنان وإلى شلل قطاع المصارف وانهيار الإقتصاد اللبناني.

كيف تطورت عناصر الضغط الخارجية ؟

في التاسع من فبراير ٢٠١١، أعلنت وزارة الخزانة الأميركية إدراج « البنك اللبناني . الكندي» على اللائحة السوداء، متهمة إياه بتبييض الأموال وتسهيل الخدمات المالية ل»حزب الله « ، وتشكلت مخاطر حظر التعامل مع المصرف المذكور ، من كونه خامس أقوى المصارف اللبنانية ، ذلك أن موجوداته تم تقديرها بأكثر من خمسة مليارات دولار [٣]

وفي حين جرت تصفية أعمال « اللبناني . الكندي « ، فالإدعاء الأمريكي أشار إلى ثلاثة مصارف أخرى « متورطة « معه في الأعمال «غير المشروعة «، وهي «بلوم بنك»، و»فدرال بنك» و» بنك الشرق الأوسط وأفريقيا «.

وليس بعيدا عن القوائم السوداء ، ففي التاسع والعشرين من أغسطس ٢٠١٩ « أعلنت وزارة الخزانة الأميركية أن الولايات المتحدة فرضت عقوبات على «جمال ترست بنك « والشركات التابعة له في لبنان بزعم تسهيله الأنشطة المالية لجماعة حزب الله ، وقالت إن البنك يحول الأموال لأسر المفجرين الانتحاريين»[٤]، وفي حقيقة الأمر ، لم تقتصر منظومة العقوبات الأمريكية على القطاع المصرفي الخاص ، بل اقتربت من تطويق المصرف المركزي اللبناني ،

وفي هذا السياق كشفت صحيفة « وول ستريت جورنال « الأمريكية « أن مسؤولين

غربيين تحدثوا عن رغبة واشنطن وحلفائها بإجراء تدقيق جنائي في المصرف المركزي، فهم يعتقدون أن هذا التدقيق قد يكشف أدلة عن الفساد وتبييض الأموال وعلاقات كبار المسؤولين اللبنانيين بحزب الله»[٥].

لا شك ، أن هذه العقوبات المتلاحقة ، رفدت الواقع السياسي اللبناني الفاسد بعناصر إضافية عجلت الإنهيار العام ، إذ أنها جففت مصادر الثقة بالتعاملات المالية مع لبنان والإستثمارية في قطاعاته المختلفة ، وعلى حد ما قاله مبكرا، وبنظرة ثاقبة ، أمين عام اتحاد المصارف العربية وسام فتوح ، فور فرض الحظر على « جمال ترست بنك « في لائحة الحظر الأمريكية في عام ٢٠١٩

أن «إدراج أي مصرف لبناني على لائحة العقوبات الأمريكية يؤثر حتما في الثقة بالقطاع المصرفي اللبناني ، وبالتالي، فإن ارتفاع مخاطر القطاع يؤثر في التحويلات الحيوية من الخارج إلى لبنان «[٦].

وفي استعادة لمستويات ارتفاع المخاطر المتدرجة ، والتي سبقت انزلاق لبنان نحو الإنهيار ، قالت وكالة « فيتش . Fitch « للتصنيفات الإئتمانية « في الواحد والعشرين من مايو ٢٠١٨، « إن لبنان يواجه تحديات مالية واجتماعية خطيرة ، إذا لم تحدث تغييرات جوهرية في الوضع السياسي القائم» ، وفي الثلاثين من أغسطس ،

حذرت مجلة « إيكونوميست The Economist « البريطانية من انهيار سعر صرف الليرة اللبنانية ، وهذا الانهيار سيدفع بإتجاه عدم الإستقرار الإجتماعي والسياسي»، وفي التاسع عشر من ديسمبر ٢٠١٨ ، أكد تقرير أصدرته وكالة «فيتش» أن « لبنان يفتقر إلى خطة ذات مصداقية قابلة لخفض عجز الميزانية ، وأن المالية العامة اللبنانية ازدادت سوءا في عام ٢٠١٨ «.

ومن دون ريب ، أن هذه التحذيرات المتعاقبة ، بقدر ما شكلت أصوات أجراس للإنهيار المدوي في عام ٢٠١٩، فهي من جهة أخرى أفقدت لبنان عناصر الثقة المالية المطلوبة ، ودفعته بإتجاه فصل جديد من المتاهة ، قائم على ثنائية تهريب الأموال من الداخل وتكثيف الضغط الخارجي الذي توسعت مساحته من فرض العقوبات على القطاع المصرفي إلى فرض العقوبات على كبار السياسيين اللبنانيين ، ففي من الثامن من

سبتمبر ٢٠٢٠، ضمت واشنطن إلى القائمة السوداء الوزيرين السابقين علي حسن خليل الذراع اليمنى لرئيس مجلس النواب نبيه بري ، ويوسف فنيانوس المقرب من رئيس تيار «المردة « سليمان فرنجية ، وفي السادس من نوفمبر ٢٠٢٠ دخل رئيس « التيار الوطني الحر « جبران باسيل اللائحة الأميركية السوداء ، وقبل الإعلان الأميركي الرسمي عن إدراج الشخصيات السياسية المذكورة سابقا في قوائم العقوبات وتجميد الأصول المالية ،

نقلت صحيفة « وول ستريت جورنال « عن مسؤولين أمريكيين قولهم إن الإدارة الأمريكية « تعمل على تحضير حزمة عقوبات تطال سياسيين ورجال أعمال لبنانيين بارزين ، من بينهم مقربون من الرئيس سعد الحريري «[٧].

عمليا ، انطوت منظومة العقوبات بشقها السياسي ، على خلاصات متجانسة في قراءة أبعادها ، حتى لو جاءت من زوايا مختلفة ، فصحيفة « الأخبار « المقربة من «حزب الله» علقت على العقوبات بالقول « هذه العقوبات تُعد رسالة تهديد شخصية لكل من رئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس تيار المردة الوزير السابق سليمان فرنجية بأن تحالفهما مع حزب الله يضعهما في دائرة الاستهداف من قبل واشنطن «[٨]، فيما قناة « الحرة « الأمريكية أوردت تقريرا جاء فيه « أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية فرض عقوبات على الوزيرين اللبنانيين السابقين علي حسن خليل ، ويوسف فنيانوس، بسبب ضلوعهما في عمليات فساد ، وتعاونهما مع حزب الله الذي تصنفه واشنطن منظمة إرهابية ، وتيارالمردة وحركة أمل من أبرز حلفاء ميليشيات حزب الله المرتبطة بالنظام الإيراني»[٩].

وأما في الشق الإقتصادي . المصرفي ، لعل ثلاثة تقارير نشرتها قناة « الحرة « في عام ٢٠١٩ ، توجز وقوع قطاع المصارف اللبنانية في عين العاصفة الأمريكية ، ففي التاسع من يناير» نشرت « الحرة « تقريرها الأول وجاء فيه « تقدمت شركة المحاماة الأميركية «أوسي أل أل سي « بدعوى باسم ٤٠٠ عائلة أميركية من ذوي جنود أمريكيين قتلوا أو جرحوا في العراق بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١١ ضد ١١ مصرفا لبنانيا مدعية أنها سهلت أعمالا لصالح حزب الله ، إن من يعرف طبيعة النظام المصرفي اللبناني يُدرك أن ارتباطه بالنظام المصرفي الأمريكي أكثر من ضروري ، ويشبه ارتباط السمك بالماء» [١٠].

ويورد التقرير الثاني مجموعة التهم المتمحورة حول التعاملات المالية بين حزب الله والمصارف اللبنانية التالية: «سوسييتيه جنرال» . « بريم بنك « . فرانس بنك « . بنك الشرق الأوسط وإفريقيا» . « بنك بيبلوس» . «بنك عودة « . «بنك لبنان والخليج « . البنك اللبناني الفرنسي» . « بنك بيروت « . «بنك بيروت والبلاد العربية « . « جمال ترست بنك «[١١] أي غالبية المصارف اللبنانية الكبرى ،

وفي التقرير الثالث « ، أن المصارف اللبنانية ليست فقط على اطلاع على طبيعة هذه الأنشطة . مع حزب الله . بل إنها بحاجة للأموال الناتجة عنها ، والتي تأتي من أفريقيا وأميركا الجنوبية وغيرها إلى هذه المصارف عبر المصارف الأميركية ، لتمول المصارف اللبنانية حكومة بلادها وعجزها وحاجتها السنوية للإستدانة ، وإن هذا التزاوج بين حزب الله والمصارف التجارية في لبنان ، وفّر للحزب والحرس الثوري الإسلامي الإيراني ، إمكانية توسيع الأعمال الخارجية ، والإستفادة من علاقات المصارف التجارية اللبنانية مع المصارف الأميركية «[١٢].

وعلاوة على ذلك ، فإن تداعيات قانون « قيصر» المفروض على سوريا والذي دخل إلى حيز التنفيذ في يونيو ٢٠٢٠، كبحت إمكانية التواصل اللبناني مع دمشق ، بل إن إبعاد هذا القانون ، لم تخرج عن سياق عام يستهدف قنوات التواصل بين العاصمة السورية وحلفائها في لبنان

مثلما كتبت حنين غدار في « معهد واشنطن للدراسات « حيث قالت « سيكون الردع الأكثر أهمية وتأثيرا لقانون قيصر ، أن على الشركات اللبنانية التي كانت تأمل في الوصول إلى السوق السورية من خلال مشاريع التجارة أو إعادة الإعمار، إعادة النظر في هذه الخطط ، وعلى الصعيد الدبلوماسي، يمكن الاستفادة من قانون قيصر بتثبيط الجهود لتطبيع العلاقات اللبنانية مع سوريا طالما أن النظام الذي لم يتم إصلاحه يسيطر على السلطة في دمشق «[١٣].

خلاصة القول في هذا المجال ، إن التصويب الخارجي المتعدد الإتجاهات نحو لبنان ، أطاح بإحتمالات الثقة الضئيلة التي كان يمكن البناء عليها للحؤول دون الإنهيار الكلي ، فالعقوبات المتلاحقة على المصارف والتهديد بالمزيد منها ، اقفل أبواب

المراسلات المالية بين المصارف المحلية والخارج ، كما أن التلويح ب « معاقبة « المسؤولين اللبنانيين تحت ستار قانونين من العقوبات (قيصر+عدم التطبيع مع سوريا . ماغنيتسكي+ الفساد وحقوق الإنسان) أدى إلى ما يشبه « عزلهم « عن المحيط وما هو أبعد منه .

ومما زاد الطين بلة ، دخول فرنسا [١٤] والاتحاد الأوروبي على خط التهويل بالعقوبات ، الأمر الذي جعل دائرة الإنهيار تتوسع و تغور عميقا ، وتجلت مفاعيل ذلك في انعدام التواصل الدولي مع حكومة حسان دياب في مرحلتيها ، قبل الإستقالة في العاشر من أغسطس ٢٠٢٠

وبعدها ، وهذه الفترة الممتدة من الحادي عشر من فبراير ٢٠٢٠ تاريخ نيل حكومة دياب الثقة النيابية وحتى منح مجلس النواب ثقته لحكومة نجيب ميقاتي في العشرين من سبتمبر ٢٠٢١، يمكن اعتبارها الأكثر خطورة وكارثية ، بفعل هبوط لبنان إلى قاع الإنهيار ، وحيال ذلك نقلت اسبوعية « الشراع « المناوئة لسياسات الأطراف الداعمة لحسان دياب ، عن أوساط لبنانية ، صورة تشبيهية بين الحاضرالمأساوي اللبناني والإجتياح الإسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢ ، وكتبت قائلة « اذا كان هدف الاجتياح الاسرائيلي هو رأس منظمة التحرير الفلسطينية ، فإن هدف الاجتياح الأميركي اليوم هو رأس حزب الله وإخراجه منه عسكريا وأمنيا ، و إنهاء ما يسميه الأمريكيون الحضور الإيراني في لبنان» [١٥].

مظاهر الأزمة وصورها

قد يشكل إلغاء زيارة رئيس الحكومة اللبنانية السابق حسان دياب إلى العراق في ابريل ٢٠٢١، إحدى الصور الحزينة التي طغت على مشهد التجاذب الدولي حول لبنان ، وباستثناء الزيارة الرسمية اليتيمة إلى دولة قطر في الشهر المشار إليه سابقا ، وزيارة الكويت في أكتوبر ٢٠٢٠ للمشاركة في مراسم رحيل الأمير صباح الأحمد الصباح ، لم يفلح حسان دياب بترميم الجسور المنهارة بين لبنان والخارج ، بسبب ما يمكن توصيفه بسياسة « العزل الخارجي « التي عانت منها حكومته ، فتفاقمت الأوضاع سوءاً وانهياراً ، وحين جرت تسمية الرئيس سعد الحريري لتشكيل الحكومة في الشهر التاسع من السنة

الفائتة ، بدت ظروف التوافق الدولي حول إنتاج حكومة لبنانية صعبة للغاية ، فالرئيس الأمريكي دونالد ترامب ، كان ما فتىء في سدة الحكم «ينتظر» اتصالاً هاتفياً من طهران[١٦] . كما قال . لاستئناف التفاوض حول الاتفاق النووي وفقا للبنود الإثني عشر التي أعلنها وزير خارجيته مايك بومبيو في مايو ٢٠١٨[١٧].

وفي المحادثة الهاتفية الأولى التي أجراها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون مع نظيره الأمريكي جو بايدن بعد تنصيبه رئيسا للولايات المتحدة في العشرين من يناير ٢٠٢١، كان لبنان حاضرا في محادثات الرئيسين [١٨]، وإثر ذلك برز تنسيق فرنسي . مصري . إماراتي لتحريك عجلة تشكيل الرئيس سعد الحريري للحكومة ، ظهرت تعبيراته العملية بزيارة وزير الخارجية المصرية سامح شكري إلى بيروت فى إبريل ٢٠٢١ ، ليتبين لاحقا عدم حماسة الإدارة الأمريكية الجديدة للجهود المبذولة من جانب الثلاثي الآنف الذكر ، لأسباب عدة من بينها حرص واشنطن على مماشاة سياسة عاصمة عربية كبرى [١٩] ، وأنتج ذلك تشددا داخليا من قبل « التيار الوطني الحر» الذي يرأسه الوزير الأسبق جبران باسيل ، عبر تكثيف العقبات و الشروط المعرقلة لتشكيل الحكومة ، مما دفع الحريري إلى الإعتذار عن مهمة التشكيل في الخامس عشر من يوليو ٢٠٢١.

وإذ شهدت ليلة العاشر من سبتمبر ٢٠٢١، انفراجا على طريق التفاهم الدولي لولادة حكومة نجيب ميقاتي ، فإن ما سبقها بساعات ، كاد يؤدي إلى إسقاط مساعي تأليف الحكومة برمتها ، ولكن « ليلة الهواتف الفرنسية « بين باريس وبيروت وطهران وواشنطن ، نجحت في إطفاء الخيارات المرة لميقاتي الذي كان متجها نحو الإعتذار أو الإعتكاف ، وعلى هذا الأساس تفككت تعقيدات التأليف وخرجت الحكومة الجديدة إلى حيز الضوء متكئة على التالي:

. مساكنة فرنسية . إيرانية في لبنان تناظر المساكنة عينها في العراق ، حيث وقعت باريس مع بغداد عقدا استثماريا في مجال الطاقة لصالح شركة « توتال» ، قيمته ٢٧ مليار دولار [٢٠] .

. تسهيل أمريكي لإكتمال عقد تشكيل الحكومة اللبنانية ، انطلاقا من خشية واشنطن من عدم توافر البديل عن ميقاتي في حال اعتذر أو اعتكف .

. المخاوف الدولية من احتمال وقوع لبنان في فوضى عارمة قد تخرج عن السيطرة

إذا اجتاحه الفراغ الحكومي ، مع ما يعني ذلك من قابلية لأن تتمدد الفوضى إلى خارج لبنان ، مثلما اشار ملك الأردن عبد الله الثاني في «المؤتمر الدولي الثالث لدعم لبنان» ، الذي نظمته فرنسا بالشراكة مع الأمم المتحدة في اغسطس ٢٠٢١ [٢١].

ولئن تشكلت حكومة نجيب ميقاتي بعد لأي وكد ، فقد كان سبقها تمهيد فائق الدلالة ، تمثل بتبلور الجهود المصرية . الأردنية بإستجرار الغاز إلى لبنان عبر سوريا ، وإن دل ذلك إلى شيء ، فإنه يدل إلى الشواهد التالية:

. الأول يتصل بنجاح القاهرة وعمان بالتأثير في وجهة النظر الأمريكية حيال حاجة لبنان الملحة للطاقة ، وهذا يقتضي فتح طريق بيروت . دمشق ، وهذا ما حدث بالضبط ، إذ لأول مرة منذ عام ٢٠١١، يذهب وفد وزاري لبناني رسمي إلى العاصمة السورية في الرابع من سبتمبر ٢٠٢١، ليتباحث مع وزراء سوريين في قضايا حيوية ، وليعقبه بعد أربعة أيام اجتماع رباعي آخر في عمان ضم وزراء البترول والطاقة لكل من لبنان ومصر والأردن وسوريا [٢٢].

. الثاني يرتبط بإمكانية انخفاض تأثيرات قانون « قيصر» على لبنان وسوريا ، وربما احتواء مفاعيله القاضية بعدم التطبيع الإقتصادي والسياسي مع دمشق ، فعندما يذهب وزراء لبنانيون إلى سوريا ، ويلتقي وزراء سوريون بنظرائهم العرب في عمان ، ويجري التباحث حول الطرق الفنية لإستجرار الغاز المصري والكهرباء الأردنية إلى لبنان ، إنما يعني ذلك فتح النافذة السورية تجاه لبنان ، وفتح النوافذ العربية تجاه سوريا ، وعلى ما قالت مجلة « ايكونوميست « البريطانية في الثالث والعشرين من سبتمبر ٢٠٢١ « إن إمداد لبنان بالغاز المصري والكهرباء الأردنية ، يُعد خرقا لقانون قيصر».

. الثالث يشيرإلى المتغيرات الطارئة على الموقف الأمريكي إزاء العقوبات المفروضة على سوريا والتي تضيف تعقيدات جمة على الأزمة اللبنانية ، وهذه النقطة بالذات ، عبرت عنها بجلاء السفيرة الأميركية في بيروت دوروثي شيا ، حين أعلنت خلال اتصال هاتفي مع الرئيس ميشال عون

في التاسع عشر من أغسطس ٢٠٢١ ، استعداد بلادها لتسهيل عملية نقل الغاز المصري إلى لبنان عبر الأردن وسوريا .

إن مجمل هذه العوامل التي حالت سابقا دون تشكيل حكومة سعد الحريري ، ثم آلت لاحقا إلى إنتاج حكومة نجيب ميقاتي ، تطرح مجموعة من التساؤلات الصعبة التي يختصرها تساؤل أصعب محوره: هل يستطيع نجيب ميقاتي إخراج لبنان من دوامته ، وهو المستند إلى ضمانات دولية مثلما قال بعد لحظة تكليفه بتشكيل الحكومة ؟ (٢٣).

الإجابة عن هذه التساؤلات ، تتطلب تفكيك العقد المتداخلة بين ما هو محلي وما هو دولي ، وإذ لا يقال جديدا حيال ارتباط العناصر المحلية بأبعاد خارجية ، يغدو الحديث عن محلية التعقيدات اللبنانية أشبه بالتفاصيل والجزئيات ، ويحتم ذلك حصر التحليل بالأبعاد الدولية لكونها الأصل والفصل ، ووفقا لذلك يمكن الحكم على نجاح أو إخفاق حكومة نجيب ميقاتي ، ضمن هذه المحددات المحلية ذات الإرتباط المُحكم بالخارج:

١- **التفاوض مع صندوق النقد الدولي**: صحيح أن القطاعات اللبنانية المعنية بالتفاوض (الحكومة . المصرف المركزي . قطاع المصارف) لم تتفق حتى هذه الآونة على تحديد حجم الخسائر المالية التي يئن لبنان تحت أوزارها وأثقالها ، وذاك شرط أول من شروط الدخول إلى عتبة التفاوض مع صندوق النقد ، إلا أن تجارب المفاوضات مع هذه المؤسسة المالية الدولية لاتنطوي على إغراء ولا حماسة ، نظرا للشروط القاسية (٢٤) التي يمليها صندوق النقد على المدينين ، وهذا ما يدفع قوى محلية لبنانية فاعلة لأن تقف على قارعة الإنتظارلإعلان موقفها من قواعد التفاوض مع هذا الصندوق ، وهي قواعد قد لن تكون مجردة من الشروط السياسية المعقدة (٢٥) إذا ما تم الإستناد إلى تجارب عدة على مستوى العالم قاطبة ، وكل ذلك يضع مبدأ التفاوض مع صندوق امام اختبار الشدة او اللين والتعقيد أوالتسهيل مع لبنان .

٢- **ترسيم الحدود البحرية في الجنوب:** قبل أن تنال حكومة نجيب ميقاتي ثقة المجلس النيابي

(٢٠ . ٩ . ٢٠٢١) بأيام قليلة ، منحت إسرائيل شركة « هاليبرتون . « Halliburton، الأمريكية عقدا للتنقيب عن الطاقة في المنطقة البحرية المتنازع عليها مع لبنان (٢٦) وفيما لا يمكن إخراج هذا العقد عن السياق المرتبط بموافقة الإدارة الأمريكية مسبقا عليه ، فقد حمل دلالات سلبية متعددة ، منها ما يهدف إلى فرض أمر واقع (٢٧) على لبنان ، ومنها

ما يهدف إلى تحريك مفاوضات الترسيم المختلف على نقاط انطلاقها ، وعما إذا كانت من « النقطة٢٣ « أو « النقطة ٢٩» كما يرى رئيس الجمهورية ميشال عون ، والعقدة في الأمر ، تكمن في الضغط على لبنان للعودة إلى اتفاق . الإطار» الذي توصل إليه لبنان مع الولايات المتحدة في عام ٢٠١٠، والتزمت به حكومة ميقاتي الثانية في عام ٢٠١١، وكأن واشنطن من خلال إضاءة الضوء الأخضر لشركة « هاليبرتون « للتنقيب عن الطاقة في منطقة يُفترض التفاوض حولها ، تختبر موقف ميقاتي من « اتفاق . الإطار» الذي وافق عليه في السابق.

٣- التطبيع مع سوريا: من بداهات القول إن العلاقات اللبنانية . السورية يجب أن تحكمها قواعد طبيعية وليست تطبيعية ، وبصرف النظر عن الوحدة الحضارية والتاريخية والثقافية والجغرافية للشعبين اللبناني والسوري ، فالقطيعة التي ضربت علاقات بيروت بدمشق منذ عام ٢٠٠٥، ألحقت أضرارا باهظة بالطرفين ، وإذا كانت زيارة الوفد الوزاري اللبناني إلى دمشق في مطلع سبتمبر، قد فتحت المجال أمام صياغة علاقات طبيعية بين لبنان وسوريا من بوابة الطاقة ، فثمة بوابات أخرى ما زالت مغلقة ، بفعل الحظر الأمريكي المفروض على التعامل مع نظام الرئيس بشار الأسد ، وهذا ما يضع حكومة نجيب ميقاتي قبالة اختبار دقيق للغاية ، فإذا ناقض ميقاتي أو عاكس « الحُرم « الأمريكي الملقى على دمشق ، فزارها او تواصل معها ، فلذلك تداعيات وانعكاسات قد يكون لها عواقب وتبعات تسد طريقه نحو واشنطن ، وإذا انتهج نهج أسلافه رؤساء الحكومات السابقين في إبقاء حبل الصرة مقطوعا مع العاصمة السورية ، فالمسألة حينذاك لا تعني أكثر من مراوحة لبنان على متاهاته ومآزقه .

خاتمة

في آخر تقدير دولي حول تقلص الإحتياط المالي اللبناني ، أنه انخفض من ٣٨ مليار دولار عام ٢٠١٩ إلى ١٥ مليار دولار في صيف العام ٢٠٢١ [٢٨] ، وفي وقت فقدت فيه العملة المحلية ٩٠ في المائة من قيمتها وانحدر ٧٨ في المائة من اللبنانيين نحو الفقر [٢٩] ليمتوضع لبنان في ثالث أسوأ أزمة مالية . اقتصادية منذ منتصف القرن التاسع عشر [٣٠] ، فإن تقريرين خطيرين وردا في وسيلتين إعلاميتين غربيتين كبيرتين

يختصران واقع لبنان وربما مصيره ، الأول في صحيفة « نيويورك تايمز» الأمريكية وفيه « انتهى لبنان الذي نعرفه » [٣١] ، والثاني في « ايكونوميست « البريطانية خاتمته تقول « لا احد يريد مساعدة لبنان» [٣٢].

على الرغم من الطابع المأساوي للتقريرين المسبوق ذكرهما ، لا بد من الإعتراف بأن خروج لبنان من محنته ، يتطلب تسوية تتجاوز محليته وحدوده الجغرافية ، ذلك أن أية تسوية ممكنة يستحيل إنتاجها داخليا ، وهذا ما عرفه لبنان في مجمل حلقاته التاريخية المأزومة ، ابتداء من تسوية العام ١٩٥٨ بين الرئيسين فؤاد شهاب وجمال عبد الناصر التي حظيت بمظلة عربية . غربية ، مرورا ب « اتفاقية الطائف « عام ١٩٨٩، التي توفرت لها رعاية سورية . سعودية . غربية ، وانتهاء ب « تسوية الدوحة « عام ٢٠٠٨ التي ارتكزت على صيانة قطرية . خليجية . إيرانية . غربية ، وفي ظل غياب المناخات المشابهة للتسويات المذكورة ، يصعب القول بإحتمال خروج لبنان قريبا من نفقه المظلم .

إن المدخل الأساسي لإنقاذ لبنان ، لا ينحصر في رسم خرائط الحلول المالية والإقتصادية ومكافحة الفساد المستشري في أجهزة الدولة ، على الرغم من أهميتها ، فالأزمة اللبنانية ناتجة بالأساس عن تناحر القوى السياسية على مواقع السلطة والنفوذ ، وإمعان تلك القوى في البحث عن انتصارات وهمية في الداخل اللبناني وعلى حساب مؤسسات الدولة التي وقعت فريسة التنازعات والتناحرات التي يتوالد بعضها من بعضها ، وعلى هذا النحو ، تتقدم الحلول السياسية على أية حلول أخرى ، انسجاما وتناغما مع المعادلات التقليدية الراسخة والمتعارف عليها في كل زمان ومكان ، وخلاصتها تقول بأن الإستقرار السياسي ينتج أمنا مجتمعيا واقتصادا مستداما ، ويغيب الأمن والإقتصاد إذا غاب الإستقرار السياسي .

هل العوامل الدولية ناضجة لإنتاج تسوية لبنانية ؟

لا تبدو الظروف الخارجية مهيأة لإنتشال السفينة اللبنانية سريعا من الغرق على طريقة « تيتانيك « كما قال مرة وزير الخارجية الفرنسية جان إيف لودريان [٣٣] ، ولا يلوح في الأفق القريب ما يوحي بذلك ، وإذا ما تم الإقرار بأن فرنسا تأخذ على عاتقها مهمة فتح الأبواب الدبلوماسية والإقتصادية للبنان ، فنجاح تلك المهمة يحتاج إلى تفكيك

العقدة الأميركية ، حيث تربط واشنطن مقدمات الحل اللبناني بحلول على مستوى أزمات دول الإقليم ، وهذه بحد ذاتها تتطلب موائد حوار و مفاوضات طويلة ومعقدة ، تبدأ من التوافق على إحياء الإتفاق النووي مع إيران ، وتمر في سوريا ، وقد لا تنتهي في الجنوب اللبناني عند مسألة ترسيم الحدود البحرية والإنسحاب الإسرائيلي من مزارع شبعا وما تبقى من أراض لبنانية محتلة [٣٤] .

هل يمكن الإنتظار ؟

ثمة مجموعة من العناوين التي تحركت مؤخرا و يمكن رصدها لمعرفة اتجاهات السياسة الأمريكية في المنطقة وانعكاساتها السالبة أو الموجبة على لبنان ، أولها مدى التجاوب العملي مع إمداد لبنان بالطاقة عن طريق سوريا ، فهذا العامل يؤشر إلى متغير تطبيقي للسلوك الأمريكي تجاه لبنان وسوريا ، وثانيها انطلاق المفاوضات مع صندوق النقد الدولي وتسهيل عملية الإقراض ، وثالثها تأدية الولايات المتحدة لدور الوسيط وليس الضاغط في مفاوضات ترسيم المنطقة البحرية في الجنوب اللبناني ، ورابعها يتوقف عند طريقة تعامل إدارة الرئيس جو بايدن مع العقوبات التي فرضتها إدارة دونالد ترامب الراحلة على شخصيات سياسية لبنانية ، سبق التعريف بها .

في ختام القول ، قد يكون من المستحسن أن تستعيد الذاكرة التاريخية حيثيات التسويات السياسية اللبنانية التي رعتها الأطراف العربية ، فآنذاك كانت المبادرات العربية تتقدم على ما سواها ، ولا تنتظر محفزات الدول الكبرى التي تتحرك بحسب ما تمليه مصالحها الإستراتيجية أو تلوي على صمت مطبق كما هي حالها الآن ، وهو صمت قاتل تعتمده تلك الدول حيال لبنان منذ سنوات .

المصادر والهوامش:

١- مجلة « الحرية « . بيروت . ٢٤/ ١٠ /١٩٦٦. للمزيد:
أ - « صحيفة « الزمان « . بيروت . ٩ /١/ ١٩٦٧.
ب - مروان اسكندر . « الدور الضائع لبنان وتحديات القرن الواحد والعشرين « . دار « رياض الريس للكتب والنشر» بيروت . ٢٠٠٠.
ج - كمال ديب . « يوسف بيدس امبراطور انترا « . دار « النهار» . بيروت . ٢٠١٤.

٢- راجع موقع « جمعية مصارف لبنان abl.org.lb: « صمود القطاع المصرفي في وجه المحن والأزمات الكبرى « . من دون ذكر لتاريخ النشر .

٣- « صحيفة « الأخبار» . بيروت . ٢٧ /٦/٢٠١٣. للمزيد:
صحيفة « الخليج « . الشارقة . ١١/ ٢ /٢٠١٢

٤- وكالة Reuters . ٢٠١٩/٨/٢٩ . للمزيد:
موقع قناة « العربية «: « أميركا تفرض عقوبات على بنك لبناني يموّل أسر الإنتحاريين» . ٢٩ /٢٠١٩/٨.
موقع قناة « الحرة «: « العقوبات على «جمّال ترست بنك « رسالة صريحة إلى اللبنانيين « ٢٠١٩/٨/٣٠ .

٥- « وول ستريت جورنال « . The Wall Street Journal . ٣٠/ ١١/ ٢٠٢٠.
حول أصداء تقرير» وول ستريت جورنال «، راجع:
« المدن « بيروت . ٣٠ /١١ /٢٠٢٠.
صحيفة « الشرق الأوسط « . ١ /١٢/ ٢٠٢٠.

٦- « انبندنت عربية « . ٢٢ /٩/ ٢٠١٩.
٧- « وول ستريت جورنال « . ١٢ /٨ /٢٠٢٠.
٨- « الأخبار» . ٩/٩ /٢٠٢٠.
٩- قناة « الحرة « . ٨ /٩ / ٢٠٢٠. للمزيد:
أ- صحيفة « نداء الوطن « . بيروت . ٨ /٩/ ٢٠٢٠.
ب- « صحيفة « النهار» . بيروت . ٩. ٩ . ٢٠٢٠.
١٠- « قناة الحرة « . ٩ / ١/ ٢٠١٩.
١١- قناة « الحرة « . ١٠ /٢٠١٩/١.
١٢- قناة « الحرة « . ١٨ /٩/ ٢٠١٩
١٣- washingtoninstitute.org . ٦/١٣ /٢٠٢٠.
١٤- موقع lebanon٢٤ المقرب من الرئيس نجيب ميقاتي: « من بينها أسماء من العيار الثقيل لائحة العقوبات الفرنسية جاهزة « .٤/ ٥ /٢٠٢١. للمزيد:
أ- صحيفة « الشرق الأوسط « . ١٨/ ٣ /٢٠٢١.
ب- صحيفة « الجمهورية « . بيروت . ٢٧/ ٨ /٢٠٢٠
١٥- « الشراع « . بيروت . ٢١/ ٢ /٢٠٢٠.

١٦- وول ستريت جورنال « . ١٧/ ٥/ ٢٠١٩.
١٧- وكالة AFP . وكالة Reuters. ٢١/ ٥/٢٠١٨ .
١٨- قناة ٢٤france . ٢٠٢١/١/٢٦.
١٩- ٢٤lebanon. ٢٠/ ٥/ ٢٠٢١. للمزيد:
أ- موقع حزب « الكتائب اللبنانية «. ١٠/ ٥/ ٢٠٢١.
ب- « النهار» . ١٤/ ٦ /٢٠٢١.
٢٠- post١٨/١٠ / ٩/٢٠٢١. للمزيد:
مجلة « المجلة « السعودية . ١٨/ ٩/ ٢٠٢١.
٢١- صحيفة « الغد « . عمان - ٤/ ٨ /٢٠٢١.
٢٢- صحيفة « الأهرام « . القاهرة ٤/ ٩ / ٢٠٢١.و ٩/٩/ ٢٠٢١. للمزيد:
أ- « الغد « . عمان . ٨/ ٩/ ٢٠٢١.
ب- « النهار» . بيروت . ٢٠٢١.
٢٣- صحيفة « اللواء « . بيروت . وصحف لبنانية اخرى . ٢٧ /٧ / ٢٠٢١.
٢٤- أرنست فولف . « صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة العالمية « . ترجمة: عدنان عباس علي . سلسة «عالم المعرفة « . الكويت ٢٠١٦ . ص: ١١٣.
٢٥- المصدر نفسه . ص: ٢٠٣
٢٦- « الجمهورية « . بيروت . ١٦ / ٩ / ٢٠٢١ و ٢٠ / ٩ / ٢٠٢١.
٢٧- وكالة « الأنباء المركزية « . بيروت . ٢٠ / ٩ / ٢٠٢١.
٢٨- « ايكونوميست « . لندن . ٢٣ / ٩ / ٢٠٢١.
٣٠- نيويورك تايمز» . ٣ / ٩ / ٢٠٢١.
٣١- « وول ستريت جورنال « . ٥ / ٨ /٢٠٢١.
٣٢- « نيويورك تايمز». مصدر سابق .
٣٣- « ايكونوميست « . مصدر سابق .
٣٤- قناة france24 . « النهار» اللبنانية . ١٣ / ١٢/٢٠٢٠.
٣٥-« المدن « . ٢٤ /٩ /٢٠٢١.